

المركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية

BCRC-Egypt

Towards the achievement of the 2030 agenda for sustainable development

كلمة مدير المركز



تشكل مسألة تولد المخلفات الخطرة والتخلص من التلوث الناتج عن سوء معالجة المخلفات في المنطقة العربية تحدياً ضاعظاً وشديد الخطورة، لذلك هناك حاجة ماسة إلى التعمق في جذور المشكلة، حيث إن كل فرد في المجتمع ملوث ويحتاج الجميع إلى إدراك أن لديهم مسؤولية جماعية للسيطرة على هذا التلوث وتقليله عن طريق زيادة الآليات التي تحمي البيئة وتعديل الممارسات الحالية سواء الحكومية أو المجتمعية، بالإضافة الي الامتثال لخطط مواجهة هذا التحدي من خلال انفاذ التشريعات الوطنية والدولية والإقليمية.

وقد ظهرت اتفاقية بازل وبقية الاتفاقيات الدولية البيئية المتعددة الأطراف الخاصة بإدارة السليمة بنبيا للمخلفات الخطرة والمخلفات الأخرى والتقليل من توليدها الي أقصى حد في البلدان (الأطراف) التي تخدمها ودعمها في تنفيذ هذه الاتفاقيات، بهدف حماية صحة الإنسان والبيئة من الإدارة غير الملائمة وغير القانونية للمخلفات الخطرة وغيرها من المخلفات مما سيسهم في دعم وتعزيز الدور الريادي الذي يلعبه المركز الإقليمي في الدول العربية مما سينتج عنه تحقيقها لالتزاماتها تجاه الاتفاقيات الدولية البيئية المتعددة الأطراف مما سيسهم في تحقيق هذه الدول لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ٢٠٣٠، حيث أن هناك علاقة عرضية وطيدة بينها والإدارة السليمة بنبيا للمواد الكيميائية والمخلفات الخطرة، وخاصة تلك المتعلقة بالصحة، و نوعية المياه، الصرف الصحي والطاقة واستدامة الإنتاج والاستهلاك.

وقد تم إنشاء المركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية في مصرفي عام ٢٠٠٤ كمنظمة دولية غير ربحية، لتعزيز قدرة ٢٢ دولة عربية في شمال أفريقيا وغرب آسيا على الوفاء بالتزاماتها تجاه اتفاقية بازل وبقية الاتفاقيات الدولية البيئية المتعددة الأطراف. ويلقي المركز الإقليمي ترحيباً ودعمًا لامحدود من الدولة المصرية، المستضيفة لمقر المركز، ممثلة في الحكومة المصرية وخصوصاً وزارتي الخارجية والبيئة التين تقومان بدور عظيم في دفع المركز الإقليمي للقيام بالدور الإقليمي المنوط به وتعزيز جهودات المركز الحثيثة لمساعدة الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها الإقليمية والدولية. ويفضل وجوده في واحدة من أرقى الجامعات في الشرق الأوسط، عززت جامعة القاهرة من قدرة المركز الإقليمي على الاستفادة من خبراء جامعة القاهرة وتسهيلاتهما في تزويد الدول العربية بالدعم الفني المطلوب فيما يتعلق بواجباتها المتعلقة بأنفاذ اتفاقية بازل. حيث يعمل المركز الإقليمي من خلال ربط الدول العربية ببعضها البعض ومع أمانة اتفاقية بازل لتوفير تبادل الأفكار والآراء والخبرات ونقل التكنولوجيا بين الدول العربية ومع الآخرين بخصوص أفضل السبل لإدارة المخلفات الخطرة. كما يقدم المركز الإقليمي وسائل فعالة من حيث التكلفة وفعالة لمساعدة البلدان في المنطقة خصوصاً التي لا تملك الموارد والقدرات اللازمة لتنفيذ أحكام اتفاقية بازل، تماشياً مع الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها العالم بالتوازي مع انتشار الأوبئة في كل دول العالم بما له من تأثير سلبي على الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد العربي بشكل خاص. علاوة على ذلك، يقوم المركز بمشاركة التوصيات من ورش العمل والمشاريع المنفذة مع الوكالات الدولية والمحلية حتى تتمكن الدول العربية من اتخاذ الخطوات اللازمة لإصلاح ودمج سياسة مشتركة لمستقبل إدارة المخلفات الخطرة.

ويعمل المركز الإقليمي بالتنسيق مع لجنة تسيير المركز الإقليمي والسلطات المختصة ونقاط الاتصال في الدول العربية وأمانة اتفاقية بازل وباقي الأطراف ذات الصلة وشركاء النجاح والرعاة الداعمين لأنشطة المركز، على المستويين الإقليمي (خصوصاً جامعة الدول العربية) والدولي (خصوصاً المنظمات التابعة لهيئة الأمم المتحدة)، على تطوير خطط من شأنها، عند تنفيذها، ضمان استمرار وتعزيز القوى العاملة



المهنية لديها وتحسين البنية التحتية التي تدعمها. وتعد أولويات المركز الإقليمي في الوقت الحالي هي وضع وإبراز احتياجات المنطقة ذات الأولوية لإدارة السليمة للمخلفات الخطرة، وعقد المشاريع اللازمة لسد تلك الاحتياجات، ووضع آليات لتنفيذ تلك المشاريع.

كما حرص المركز الإقليمي على متابعة توجيهات الأمانة العامة لاتفاقيات بازل، استكهولم وروتردام بتحقيق التآزر مع الكيانات الدولية الأخرى والمراكز الإقليمية، وهو الأمر الذي سيعزز بدوره تبادل المعرفة ونقل التكنولوجيا بين الأطراف ذات الصلة بإدارة المخلفات الخطرة. وبناء على ذلك، حرص المركز الإقليمي على عقد عدة اتفاقيات للتعاون مع مراكز إقليمية لاتفاقيات بازل واستكهولم في قارتي آسيا وأفريقيا لتعزيز التعاون المشترك وأثناء التكامل بين المراكز الإقليمية المختلفة.

كما كان التعاون مع المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية دائماً من أولويات المركز الإقليمي، نظراً إلى أهمية الدور الذي يلعبه القطاع غير الحكومي بالمجتمعات العربية فيما يخص نشر الوعي العام بالمشكلات البيئية بشكل عام وبمشكلة المخلفات الخطرة بشكل خاص وأثر ذلك على تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمعات العربية، وهو الدور الذي يدركه المركز الإقليمي وأهميته. وبناء على ذلك، حرص المركز الإقليمي على عقد اتفاقيات تعاون ومد أواصر التواصل مع عدة منظمات غير حكومية عربية.

وحرصاً من المركز الإقليمي على القيام بدوره المباشر في نشر الوعي العام بمشكلة المخلفات الخطرة في الدول العربية، أنشأ المركز الإقليمي موقع إلكتروني منطور (www.bcrc-egypt.com) بجانب بقية وسائل التواصل الاجتماعي حتى يتسنى للمركز نشر أهم الأخبار حول الاتفاقيات الدولية البيئية المتعددة الأطراف والتواصل مع الدول العربية الأطراف، بالإضافة الي أتاحة كل ما يصدر عن المركز من منشورات بما في ذلك تقارير ورشة العمل ومخرجات المشاريع والمبادئ التوجيهية والنشرات الإخبارية وكذلك تمت طباعة العديد من الرسائل الإخبارية والمبادئ التوجيهية.

أخيراً وليس آخراً يفخر المركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية بكل الجهود المبذولة على مدار الأعوام السابقة لخدمة الدول العربية ويؤكد حرص المركز على استمرار هذه الخدمة من خلال خطط مستقبلية طموحة جداً لمساعدة الدول العربية على الوفاء بالتزاماتها في تنفيذ جميع الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف البيئية.

مدير المركز

أ.د. مصطفى حسين كامل

اتفاقية بازل

للاشتعال والنفائيات الناقلة للعدوى. يتوقع من أطراف الاتفاقية أن تقلل كميات النفائيات التي يتم نقلها إلى أدنى حد، معالجتها، التخلص منها في أقرب مكان ممكن من مكان توليدها ومنع أو تقليل توليد النفائيات عند المصدر. أنشئ في إطار إتفاقية بازل ١٤ مركزا إقليميا وتنسيقيا للاتفاقية في المواقع التالية: الأرجنتين، الصين، مصر، السلفادور، إندونيسيا، إيران، نيجيريا، الاتحاد الروسي، السنغال، جمهورية سلوفاكيا، البرنامج الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، جنوب أفريقيا، ترينيداد وتوباغو، وأوروغواي. وهي توفر التدريب ونقل التكنولوجيا للأطراف من أجل تنفيذ الاتفاقية.

دخلت اتفاقية بازل حيز النفاذ في عام ١٩٩٢. تعد اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفائيات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها هي أكثر الاتفاقيات البيئية العالمية شمولاً بشأن النفائيات الخطرة والنفائيات الأخرى، فليها أكثر من ١٨٦ طرفاً. تهدف الاتفاقية إلى حماية صحة الإنسان والبيئة من الآثار الضارة الناجمة عن توليد النفائيات الخطرة والنفائيات الأخرى وإدارتها ونقلها عبر الحدود والتخلص منها. تنظم اتفاقية بازل نقل النفائيات الخطرة والنفائيات الأخرى عبر الحدود وتلزم أطرافها بضمان إدارة هذه النفائيات والتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً. تغطي الاتفاقية النفائيات السامة، المتفجرة، المسببة للتآكل، القابلة

بموجبها المركز الإقليمي كمركز إقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا تابع لاتفاقية بازل وفقاً للأحكام ذات الصلة باتفاقية بازل والمقررات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل. وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في ٢٢ يونيو ٢٠٠٥. ويتم تمديد هذه الاتفاقية تلقائياً لفترات أخرى مدتها خمس (٥) سنوات. ويخدم المركز الإقليمي لاتفاقية بازل - مصر حالياً ٢٢ دولة عربية في إفريقيا وغرب آسيا. ويتمتع المركز بالقدرة، وفقاً للقوانين واللوائح الوطنية لجمهورية مصر العربية، على:

• التعاقد

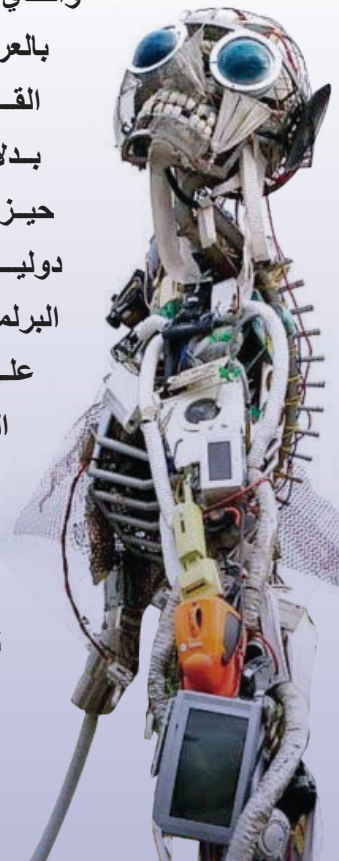
- حيازة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة والتصرف فيها
- اتخاذ الإجراءات القانونية.

لجنة تسيير المركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية

للمركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية التابع لاتفاقية بازل لجنة تسيير لتقديم المشورة للمركز بشأن تطوير وتنفيذ أنشطة المركز المتصلة بدوره الإقليمي

خلفية والوضع القانوني للمركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية

في عام ١٩٩٥، بموجب القرار ١٩/٣ الصادر عن الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف، تم اختيار مصر كموقع لمركز دون إقليمي «للبلدان الناطقة بالعربية في إفريقيا، والذي سيخدم البلدان الأخرى الناطقة بالعربية»، وفي عام ٢٠٠٢، بموجب القرار ٩/٦ للبلدان الناطقة بالعربية بدلاً من ذلك. أصبح المركز الإقليمي حيز الوجود الرسمي كمنظمة حكومية دولية غير هادفة للربح بعد موافقة البرلمان المصري في ٢٢/٥/٢٠٠٥ بناء على المرسوم الرئاسي رقم ٢٠٠٥/٨١ الذي وافق على الاتفاق الإطاري الموقع بين الحكومة المصرية (ممثلة من قبل جهاز شنون البيئة) وسكرتارية اتفاقية بازل، نيابة عن الأطراف، في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٤. حدد الاتفاق الإطاري الموقع الأحكام والشروط التي يعمل





رؤية المركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية

أن يكون
المركز الإقليمي
ميسرا موثوقا
وفعالاً للإدارة
السليمة بيئياً
للنفايات الخطرة
بموجب اتفاقية بازل
لأطراف اتفاقية بازل

داخل المنطقة، من أجل مساعدة هذه

الأطراف على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن خطة
عام ٢٠٣٠.

مهمة المركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية

تقديم الخدمات لأنفاذ اتفاقية بازل للدول العربية في
شمال أفريقيا و غرب آسيا.

الوظائف الأساسية المركز الإقليمي للتدريب ونقل
التكنولوجيا للدول العربية

- التدريب
- نقل التكنولوجيا
- المعلومات
- الاستشارات
- التوعية

أهداف المركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية

- وضع وتنفيذ برامج تدريبية، حلقات عمل، حلقات دراسية
وما يرتبط بها من مشاريع في ميادين الإدارة السليمة
بيئياً والتقليل إلى أدنى حد من توليد النفايات الخطرة
مع التركيز بوجه خاص على تدريب المدربين وتشجيع
التصديق على اتفاقية بازل وتنفيذها.

ولتعزيز الدعن الوطني لأنشطته من قبل الأطراف التي
تتلقى خدمات المركز. تقوم لجنة التسيير بوضع خطة
أعمال المركز وإعتمادها والإشراف على تنفيذها، وتتألف
من خمسة أعضاء تعينهم الأطراف التي تتلقى خدمات
المركز من خلال عملية مشاورات، وتمتد فترة ولايتهم
لأربع (٤) سنوات، ويكون ممثل جمهورية مصر العربية
أحد الأعضاء الخمسة (٥)، ويشترك ممثل الأمانة ومدير
المركز في اجتماعات لجنة التسيير بحكم منصبيهما ، و
يجوز دعوة المانحين وغيرهم من أصحاب المصلحة، بما
في ذلك المنظمات غير الحكومية، والكيانات، ومنظمات
القطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية أو المنظمات
الأخرى ذات الصلة لحضور اجتماعات لجنة التسيير بصفة
مراقبين.

يتم اختيار/تعيين مدير المركز الإقليمي، بناءً على
ترشيح السلطة المختصة في البلد المضيف بالتنسيق مع
سكرتارية اتفاقية بازل. المدير الحالي للمركز الإقليمي،
الأستاذ الدكتور مصطفى حسين كامل، هو أستاذ متميز
في الجيوفيزياء بجامعة القاهرة، ووزير مصري سابق
في وزارة الدولة لشئون البيئة.

موقع المركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية

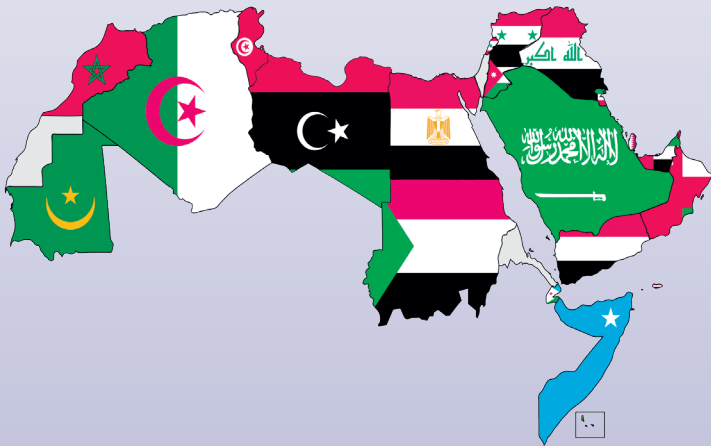
قامت الحكومة المصرية بتأسيس المركز الإقليمي ضمن
واحدة من أبرز المعاهد الأكاديمية والبحثية في المنطقة،
جامعة القاهرة. في البداية تم استضافة المركز الإقليمي
داخل مركز جامعة القاهرة للحد من المخاطر البيئية ،
لتوافر مختبرات جيوفيزيائية وكيميائية كبيرة وخبرة وطنية
 وإقليمية واسعة في القضايا البيئية. في عام ٢٠١٣، تم
فصل المركز الإقليمي عن مركز جامعة القاهرة للحد من
المخاطر البيئية ، وقامت جامعة القاهرة بتخصيص مقر
جديد للمركز الإقليمي داخل المدينة الجامعية. أمدت جامعة
القاهرة المركز الإقليمي بالمكاتب و الموظفين. كما قامت
جامعة القاهرة بتوفير غرفتين بمبنى مجمع معامل جامعة
القاهرة ليتم تجديده من قبل المركز
الإقليمي ليتم استخدامه كمركز
لتحليل ودراسة المختبرات
والملوثات العضوية
الثابتة.



- التعاون في تعبئة الوسائل البشرية والمالية والمادية من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة بناء على طلب الطرف (الأطراف) في المنطقة التي تواجه حوادث أو حوادث لا يمكن حلها بوسائل الطرف أو الأطراف ذات الصلة.
- القيام بأية مهام أخرى تكلف بها بموجب القرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل أو الأطراف في المنطقة.

مجالات عمل المركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية

- رصد وكشف ومنع الاتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية السامة والنفائيات الخطرة والسلع الحساسة بينياً.
- الإدارة السليمة بينياً للنفائيات الرعاية الصحية.
- إدارة نفائيات النفط والغاز.
- تحديد النفائيات الخطرة وتصنيفها.
- التقارير الوطنية لاتفاقية بازل.
- الإدارة السليمة بينياً للنفائيات الكهربائية والإلكترونية.
- الإدارة السليمة بينياً للنفائيات المنزلية.
- الإدارة السليمة بينياً للملوثات العضوية الثابتة.
- الإدارة السليمة بينياً للزئبق والأسبستوس.
- النظام المتوائم العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها.



- تحديد، تطوير وتعزيز آليات نقل التكنولوجيا في مجال الإدارة السليمة بينياً للنفائيات الخطرة أو التقليل منها إلى أدنى حد في المنطقة.
- جمع، تقييم ونشر المعلومات في مجال النفائيات الخطرة والنفائيات الأخرى إلى أطراف المنطقة والأمانة.
- جمع المعلومات عن التكنولوجيات البيئية السليمة الجديدة ودرايتها الفنية المتصلة بالإدارة السليمة بينياً والتقليل إلى أدنى حد من توليد النفائيات الخطرة والنفائيات الأخرى ونشرها على أطراف المنطقة بناء على طلبها.
- إقامة وتبادل منتظم للمعلومات ذات الصلة بأحكام اتفاقية بازل والتواصل الشبكي على الصعيدين الوطني والإقليمي.
- تقديم المساعدة وإسداء المشورة إلى الأطراف وغير الأطراف في المنطقة، بناء على طلبها، بشأن المسائل ذات الصلة بالإدارة السليمة بينياً أو التقليل إلى أدنى حد من توليد النفائيات الخطرة، وتنفيذ أحكام اتفاقية بازل والمسائل الأخرى ذات الصلة.
- تعزيز الوعي العام.
- تشجيع أفضل النهج والممارسات والمنهجيات لإدارة السليمة بينياً والتقليل إلى أدنى حد من توليد النفائيات الخطرة والنفائيات الأخرى، على سبيل المثال من خلال دراسات حالة ومشاريع رائدة.
- التعاون مع الأمم المتحدة وهيئاتها، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة ومع سائر المنظمات الحكومية الدولية والصناعية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، من أجل تنسيق الأنشطة وتطويرها وتنفيذها وأقامة المشاريع المشتركة المتعلقة بأحكام اتفاقية بازل، وتطوير أوجه التآزر حيثما كان ذلك ملائماً مع الاتفاقات البيئية المتعددة.
- وضع استراتيجية المركز الخاصة بالاستدامة المالية ضمن الاستراتيجية المالية العامة التي يوافق عليها الطرفان.